I. خلق نقود الودائع

للبنوك التجارية القدرة على إصدار نوع من النقود تسمى بنقود الودائع أو النقود المشتقة (النقود الائتمانية)، وذلك من خلال قيامها بقبول الودائع ومنح الائتمان، هذه القدرة تأتي نتيجة تكرار عمليات الاقراض التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم هذا الخلق من خلال وديعة أولية وتحت شروط معينة. حيث تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في تحديد عرض النقود.

1.1 مفهوم النقود المشتقة:

إن النقود المشتقة (نقود الودائع) ليست بودائع حقيقية وإنما عبارة عن ودائع كتابية وجودها غير مادي وإنما في التسجيل المحاسبي وتتداول عن طريق الشيكات.

والفكرة الأساسية في عملية خلق النقود أن البنوك التجارية عندما تحتفظ بنسبة معينة من الودائع تحت الطلب يتبقى الجزء الآخر من الودائع تحت تصرفه جاهزة لعمليات الاقراض و التسليف، فيعمل المصرف التجاري على اقراضه للأفراد والمؤسسات الذين بدورهم يسيرون به معاملاتهم اليومية، وفي النهاية تصل المبالغ المقترضة إلى البنوك التجارية مرة أخرى، فتقتطع منها الاحتياطي الاجباري وما تبقى تقرضه من جديد، وتستمر عملية الاقراض حتى يصبح المبلغ الذي تقرضه البنوك نظريا صفرا.

ولا يمكن لأي بنك وحده أن يخلق النقود ما لم تقم البنوك الأخرى بنفس الأمر، ولبيان كيفية قيام البنوك التجارية بخلق الودائع لابد من ذكر الفرضيات التي بنيت عليها عملية خلق النقود:

- جميع البنوك التجارية في الوطن وكأنها بنك واحد ذو فروع متعددة في جميع أنحاء البلاد.
- نسبة الاحتياطي النقدي عن كل وديعة تحول إلى البنك المركزي كاحتياطي إجباري.
- غياب التسرب النقدي بمعنى أن الساحبين والمودعين يودعون أموالهم وكل ممتلكاتهم في هذا البنك أو أحد فروعه فور الحصول عليها.
- القروض التي تمنح على شكل حسابات جارية تودع فيما بعد في هذا البنك أو أحد فروعه.

2.1 خلق النقود في حالة البنوك المجتمعة

يمكن ايضاح كيفية خلق النقود من خلال الأمثلة التالية:

المثال: إذا افترضنا أن شخص ما (السيد 1) قام بإيداع مبلغ 1000دج كوديعة تحت الطلب في بنك A، وفي هذه الحالة يكون البنك قد حصل على وديعة مقدارها 1000 دج .

وتوضح الميزانية التالية هذه العملية:

الأصول	الخصوم
1000 نقد سائل	1000 وديعة تحت الطلب (السيد 1)

المجموع	1000	المجموع	1000

- في هذه الحالة يستطيع بنك A، إقراض مبلغ الوديعة كاملا 1000دج، إلا أن البنك المركزي، يلزم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع تحدد على أساس نسبة الاحتياطي القانوني. فإذا كانت هذه النسبة 10% [وذلك مواجهة متطلبات السيولة وأما الباقي فيمكنه استثماره أو اقراضه]، وعليه تصبح ميزانية بنك A كما يلي:

الأصول		الخصوم	
100 احتياطي قانوني 900 احتياطي فائض		1000 وديعة تحت الطلب (السيد 1)	
المجموع	1000	المجموع	1000

يستطيع الآن بنك A القيام بإعطاء قروض تصل إلى 900 دج، وهي قيمة الاحتياطي الفائض، فإذا قام شخص آخر مثلا (السيد 2) باقتراض مبلغ 900 دج من بنك A، تصبح ميزانية البنك كما يلي:

الأصول		الخصوم	
100 احتياطي قانوني 900 قرض (السيد 2)		1000 وديعة تحت الطلب (السيد 1)	
المجموع	1000	المجموع	1000

ويتضح أن الحجم الكلي للودائع أصبح 1900 دج، علما بأن الوديعة الأولى كانت (100 دج، وهذا ما يسمى بتوليد الودائع أو خلق النقود. في نفس الوقت فإن قدرة بنكAعلى إعطاء قروض تساوي 900 دج.

وهكذا تستمر العملية من بنك لآخر وفي كل مرة تتضاءل المبالغ الموجهة للاقراض لحين وصولها إلى الصفر ويمكن تبيان عملية خلق نقود الودائع في الجدول التالي:

البنوك	المبلغ المودع	الاحتياطي الاجباري	90 % من الوديعة
1	1000	100	900
2	900	90	810
3	810	81	729

4	729	72.9	656.1
5	656.1	65.61	590.49
المجموع	10000	1000	9000

ويمكن احتساب قدرة البنوك على خلق ودائع عن طريق استخدام مضاعف النقود (Money Multiplier و ذلك من خلال قسمة 1 على نسبة الاحتياطي القانوني.

ففي المثال السابق حيث أن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي (10%)، فإن مضاعف النقود يساوي (10)، وهذا يعني أن وديعة مقدارها 1000 دج، ستتضاعف إلى 10000 دج، حيث تصل قدرة البنوك على إعطاء قروض إلى 9000 دج. أن قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان يؤهلها للعب دور مهم وأساسي في التأثير على عرض النقد في الاقتصاد.

النقود المشتقة = الوديعة الأصلية – (الوديعة الأصلية × نسبة الاحتياطي القانوني)/ نسبة الاحتياطي القانوني

ك م= (و- و×ن)/ ن= و[(1-ن)/ن]

حسب المثال السابق فإن : ك م= (1000-1000×0.1)/0.1= 9000

مجموع الكتلة النقدية أو إجمالي الودائع = الوديعة الأصلية+ الودائع المشتقة (م= و/ن) = 1000/0.1=10000

3.1 مضاعف النقود

ويمكن احتساب قدرة البنوك على خلق ودائع عن طريق استخدام مضاعف النقود (Money Multiplier و ذلك من خلال قسمة 1 على نسبة الاحتياطي القانوني.

مضاعف النقود = 1÷ نسبة الاحتياطي القانوني

ففي المثال السابق حيث أن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي (10%)، فإن مضاعف النقود يساوي (10)، وهذا يعني أن وديعة مقدارها 1000 دج، ستتضاعف إلى 10000 دج.

4.1 العوامل المؤثرة على خلق نقود الودائع

- حجم الودائع الأولية؛
- نسبة السيولة أو نسبة الاحتياطي القانوني فكلما زادت نسبة الاحتياطي قلت القدرة على خلق نقود الودائع؛
- نسبة التسرب النقدي، فزيادة التسرب تقل القدرة على خلق نقود الودائع؛

- السياسة الاقتصادية فيما يتعلق برغبة السلطات النقدية في تبني سياسة توسعية (زيادة عرض النقد) أو سياسة انكماشية (التقليل من المعروض النقدي)؛
- الظروف الاقتصادية في المجتمع؛
- مدى تفضيل الأفراد للاحتفاظ بودائع تحت الطلب على الودائع الزمنية، فكلما زاد ذلك التفضيل قلت القدرة على خلق نقود الودائع؛
- رغبة الأفراد في الاقتراض .

II. الأهداف العامة للبنوك التجارية

يقوم البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

1.2 الربحية:

أي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ولا يكون ذلك إلا إذا كانت ايرادات البنك اعلى من تكاليفه، فمن الأهداف الرئيسية للبنك التجاري تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق المصرف الأرباح يجب عليه أن يوظف أمواله التي حصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن. والايرادات الاجمالية للمصرف تتكون من شكلين رئيسين من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع.

2.2 السيولة:

في القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى". وهذا يعني أن على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة.

وتتمثل سياسة السيولة بالنسبة للبنك التجاري في كافة الاجراءات التي يتخذها من أجل توفير أقصى درجة سيولة ممكنة عند استخدام الموارد المتاحة لديه، ولأن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك ومن الودائع لديه، لهذا فإن عليه أن يكون قادرا باستمرار على تلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم في الوقت الذي يطلبون فيه أموالهم، خاصة ان طلب المودعين على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل أو التأخير أو الانتظار بسبب كونها ودائع تحت الطلب، إذ أن عدم توفير إمكانية السحب يفقد المودعين ثقتهم بالبنك التجاري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة السحوبات على الودائع الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك للافلاس. كما أن السيولة لدى البنك التجاري تجعله قادرا على تلبية طلبات المتعاملين معه بحيث يكون مستعدا باستمرار على منحهم القروض والتسهيلات التي يحتاجونها. ولذلك والتزاما من البنوك التجارية تجاه المتعاملين معها والمتمثلين في المودعين والمقترضين معا فإنها تحرص على توفير السيولة لديها خاصة النقود التي تمثل السيولة التامة، كما أن السيولة تتناسب طرديا مع الودائع فكلما كانت نسبة الودائع ضمن موارد البنك أكبر كلما تطلب هذا الاحتفاظ بسيولة

أكبر، و كلما زادت نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع كلما زادت الحاجة للاحتفاظ بسيولة أكبر والعكس صحيح. كما أن البنك التجاري في إطار سياسة السيولة ينبغي له أن يحتفظ بسيولة أكبر كلما زاد الطلب على القروض والائتمان من قبل المتعاملين معه و العكس.

ويعتبر كل من مبدأ الربحية والسيولة **مبدأين متناقضين** فإذا زاد أحدهما كان على حساب الآخر، فلو أراد البنك السعي وراء الربح بشكل كبير ضعف مركزه من حيث السيولة كما أنه لو أراد الاحتفاظ بالسيولة أي الاحتفاظ بمقدار من الاحتياطي النقدي أكبر من ذلك المقدار الذي تقتضيه الأحوال و التجارب العلمية فإن شدة تحفظه تفوت عليه فرص الاقراض و الاستثمار التي تدر عليه ايرادا. ويعتبر البنك في حالة توازن عندما يرتب أصوله بالشكل الذي يحقق له هدف السيولة وهدف تحقيق الربح في آن واحد، ويعتمد مثل هذا الترتيب أو ما يطلق عليه بالتوزيع النسبي للأصول على التجارب العلمية التي يمارسها البنك التجاري.

3.2 **الأمان:**

ويتمثل هذا الهدف في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين وللبنك، فبالنسبة لتحقيق الأمان للمودعين يقوم على أساس صغر رأس المال للمصرف والذي لا يحقق للمودعين الحماية الكافية، وصغر رأس مال المصرف يعني صغر حافة الأمان للمودعين، وذلك أن أي خسائر يتعرض لها البنك قد تلتهم بالإضافة إلى رأس مال البنك جزء من اموالهم، وبالتالي افلاس البنك، وهو ما يجعل البنك يتجنب المشروعات ذات درجة مخاطرة كبيرة. أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم اقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن من أجل ذلك يجب على البنك أن يضع قواعد محددة تقلل من مقدار المخاطرة.